تقـريـر

أبعاد تنامي التهديد الإرهابي

في المثلث الحدودي بين مالي والسنغال وموريتانيا

14-9-2025

إعداد

نسرين الصباحي

وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت مالي تحولات لافتة خلال الأشهر الأخيرة، خاصة بعد انسحاب مجموعة «فاجنر» الروسية واستبدالها بالفيلق الأفريقي؛ حيث لم يحقق هذا التغيير نتائج إيجابية على الأرض؛ مما قوّض الصورة التي حاولت روسيا ترويجها حول قدرتها على فرض الاستقرار واستعادة الأمن. وفي الوقت نفسه، استمر توسع الجماعات الإرهابية؛ فقد شنّت جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» التابعة لتنظيم «القاعدة» في الأول من يوليو 2025، هجومًا منسقًا وغير مسبوق على سبع بلدات في غرب مالي؛ مما يعكس انتشار «عدوى الإرهاب» غربًا نحو مناطق قريبة من الحدود مع السنغال وموريتانيا.

أولًا: العنف المتنقل

أبعاد تنامي الإرهاب في المثلث الحدودي بين مالي والسنغال وموريتانيا

رغم أن مثلث ليبتاكو-جورما الذي يشكل نقطة التقاء عند حدود مالي، والنيجر، وبوركينافاسو، خلال العقد الأخير المركز الرئيس لنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، فإن التطورات الميدانية الأخيرة في مالي تثير مخاوف من انتقال الإرهاب نحو مناطق حدودية جديدة. ويبرز احتمال تشكّل بؤرة ثانية في المثلث الحدودي بين مالي والسنغال وموريتانيا، الذي ظل بعيدًا نسبيًا عن دوامة العنف، لكنه بدأ يشهد مؤشرات مقلقة، أبرزها الضغوط المتزايدة على الجماعات المسلحة في شمال ووسط مالي التي قد تدفعها للتحرك غربًا، وضعف الرقابة الحكومية على المناطق النائية، وهشاشة الحدود، وتشابك الروابط القبلية بين المجتمعات المحلية، فضلًا عن استغلال هذه الجماعات للممرات التجارية والطرق غير الرسمية نحو المحيط الأطلنطي.

إن انتقال بؤرة العنف إلى هذه المنطقة لا يعني مجرد إعادة رسم خريطة الإرهاب في الساحل، بل يشكل تهديدًا مباشرًا لموريتانيا والسنغال، اللتين طالما اعتُبرتا الأكثر استقرارًا نسبيًا في الإقليم. كما أن هذا التمدد المحتمل يمهّد الطريق أمام اندماج التنظيمات المتطرفة في شبكات أوسع للتهريب العابر للحدود سواء في المخدرات أو الهجرة غير النظامية؛ مما يزيد من خطورة الانزلاق نحو بؤرة صراع مسلح جديدة غرب الساحل.

ثانيًا:

سياقات مُحفزة ودوافع مختلطة

على المستوى الوطني، تواجه المجالس العسكرية في مالي والنيجر وبوركينافاسو مأزقًا عميقًا؛ حيث تعجز جيوشها الوطنية، رغم الدعم الروسي، عن كبح التمدد الإرهابي، بينما تتآكل من الداخل بفعل الانقسامات الداخلية، وقد ترك الانسحاب الفرنسي فراغًا في القدرات الجوية، فيما فشلت الجيوش في ضبط الحدود؛ مما أتاح بيئة خصبة لتنامي نفوذ الجماعات الإرهابية، وشن هجمات منسقة حتى على العواصم. كذلك زادت عسكرة المشهد مع تورط القوات المحلية وحلفائها في انتهاكات واسعة ضد المدنيين، وهو ما زاد من حدة السخط الشعبي، وجعل هذه الانتهاكات أداة رئيسية للتجنيد لدى الجماعات الإرهابية التي نجحت في تقديم نفسها كنموذج بديل للدولة لدى المجتمعات المحلية.

في خضم هذا المشهد، تبرز عدة ثغرات قد تستغلها جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» لتعزيز تمددها على الحدود بين مالي وموريتانيا والسنغال. أبرز هذه الثغرات هي سهولة اختراق الحدود؛ حيث توجد مناطق وعرة أو غابية يصعب تأمينها بشكل كامل مثل نهر فاليمي في السنغال والصحراء الموريتانية. كما يمكن للجماعة استغلال وجود أعداد كبيرة من اللاجئين من دول مالي والنيجر وبوركينافاسو في موريتانيا لتوسيع شبكاتها، إلى جانب تنامي أنشطة التهريب للأسلحة والماشية والذهب، وعمليات السرقة المنظمة على الحدود. علاوة على ذلك، تشكل مناطق كيدوغو، ماتام، وتامباكوندا في شرق السنغال بمحاذاة الحدود مع مالي وموريتانيا، الحزام الحدودي الأكثر هشاشة أمام تمدد الجماعات المسلحة. وتُصنّف هذه الأقاليم ضمن المناطق الضعيفة أمنيًا في السنغال، نتيجة محدودية التنمية، وانتشار الأنشطة غير المشروعة، وقربها الجغرافي من بؤر الصراع في مالي؛ مما يجعلها بمثابة بوابات محتملة لاختراق جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين».

ويزداد خطورة الوضع بسبب محدودية وعي الرأي العام المحلي بطبيعة التهديد الإرهابي؛ إذ تشير التقديرات إلى أن نحو ثلث سكان هذه المناطق يجهلون حقيقة أنشطة الجماعة؛ مما يمنحها فرصة

لتقديم نفسها كحامية للفئات المهمشة بدلًا من كونها جماعة متطرفة، ويعزز بذلك قدرتها على استقطاب الدعم الشعبي. وتتفاقم هذه الهشاشة بفعل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. كما يسهم تهميش المجتمعات الزراعية نتيجة توسع شركات التعدين الأجنبية، إلى جانب انتشار الأنشطة غير المشروعة، في خلق بيئة خصبة للتجنيد وجمع التمويل.

أما على الصعيد الدولي، تسعى فرنسا إلى إعادة تموضعها في غرب أفريقيا بعد خروجها من مالي، من خلال تعزيز وجودها في دول خليج غينيا مثل بنين وغانا وتوجو، مع اعتماد مقاربة جديدة تركز على التدريب والتجهيز بدل الانتشار العسكري الكثيف. في المقابل، تراهن روسيا على ترسيخ حضورها عبر الفيلق الأفريقي، لكن التجربة أثبتت حتى الآن فشلها في ردع الهجمات الإرهابية أو كسب ثقة السكان. كما أسهمت في تراجع الانضباط العسكري لدى الجيوش المحلية في مواجهة الجماعات المسلحة التابعة لتنظيمي القاعدة وداعش. إلى جانب ذلك، عمّقت هذه الديناميات الانقسامات الداخلية؛ مما يزيد من احتمال حدوث تمردات وانقلابات عسكرية، ويفاقم هشاشة الوضع الأمني في منطقة الساحل.

بالتوازي، اعتمدت الولايات المتحدة بعد عودة «ترامب» إلى البيت الأبيض، سياسة تقوم على «المقايضة»؛ حيث تقدم الدعم للأنظمة العسكرية في مواجهة الإرهاب مقابل الحصول على امتيازات في قطاعات التعدين، خصوصًا الليثيوم والذهب واليورانيوم. وفي ظل تراجع النفوذ الغربي التقليدي، برزت أهمية الدول المجاورة لمنطقة الساحل في ضبط التوازن الإقليمي، فقد عزز المغرب موقعه من خلال توسيع التعاون العسكري مع الولايات المتحدة واستضافة مناورات «الأسد الأفريقي». فيما برزت موريتانيا كخط دفاع أو «منطقة عازلة» على الحدود مع مالي، مستفيدة من مقاربتها الأمنية التي تجمع بين الانتشار العسكري المكثف، وإشراك الزعامات الدينية في مواجهة التطرف، وتنفيذ مشروعات تنموية في المناطق الهشة. جعل هذا الدور نواكشوط شريكًا أساسيًا في الجهود الإقليمية والدولية لاحتواء تمدد الجماعات المسلحة ومنعها من اختراق العمق الغربي لأفريقيا.

ثالثًا:

استراتيجيات تمدد جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» في المثلث الحدودي

تحولت منطقة الحدود الثلاثية بين مالي وموريتانيا والسنغال إلى ساحة استراتيجية متنامية لأنشطة جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» وخصوصًا جبهة تحرير مآسينا المنضوية تحت لوائها، في إطار مساعيها لتوسيع نفوذها خارج الأراضي المالية. وقد كثّفت الجماعة عملياتها في جنوب غرب مالي، لا سيما في إقليم كايس؛ حيث صعّدت من وتيرة الهجمات العنيفة، وتوغلت داخل الشبكات الاقتصادية والإجرامية العابرة للحدود، مستغلة هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في شرق السنغال والمناطق الموريتانية المتاخمة. وبذلك، يحتل الإقليم موقعًا محوريًا في الاستراتيجية التوسعية للجماعة، ويمثل بوابة العبور بين مالي والسنغال وموريتانيا، ويتيح التحكم في الطرق التجارية وخطوط الإمداد الواصلة إلى العاصمة باماكو؛ مما يمنح الجماعة موقعًا مثاليًا للتسلل والتمركز.

ولا يقتصر التغلغل في كايس على الهجمات المسلحة ضد معسكرات قوات الأمن والنقاط الحدودية، بل يمتد إلى اختراق الشبكات الاقتصادية غير المشروعة، مثل تهريب الماشية والأخشاب والذهب؛ مما يمنح الجماعة موارد مالية ثابتة. كما تسعى عبر وجودها في المنطقة إلى تطويق العاصمة باماكو عبر السيطرة على محاور طرق استراتيجية مثل باماكو - كايس؛ مما يسمح لها بشن هجمات في العمق المالي، والتسلل التدريجي إلى موريتانيا والسنغال عبر الاقتصاد العابر للحدود.

ويمتد نشاط الجماعة أيضًا إلى استهداف المدنيين والزعامات المحلية الرافضة لخطابها الأيديولوجي. في موازاة جهودها لاستقطاب قطاعات من المجتمعات عبر توظيف خطابها الدعوي وتقديم نفسها كبديل منصف وقادر على ملء فراغ السلطة، وتعكس هذه المقاربة نهج الجماعة المعتمد في منطقة الساحل، القائم على إنهاك الدولة من الداخل، ونسج شبكات تواطؤ محلية بالترهيب أو الترغيب، بما يضعف شرعية الحكومات ويتيح لها فرض نفسها كسلطة موازية.

ويُعد حادث اختطاف واغتيال «ثيرنو هادي تال»، خليفة الطريقة التيجانية الصوفية في مدينة نيورو بإقليم كايس غرب مالي (ديسمبر 2024)، نقطة تحول حاسمة في مسار الجماعة. فبعدما فضلت بناء تحالفات مرحلية أو إيجاد حاضنات اجتماعية، وتجنبت طويلًا مواجهة المؤسسات الدينية التقليدية، اختارت في هذا الحادث كسر القاعدة عبر استهداف أحد أبرز الرموز الدينية. في خطوة تهدف لإعادة صياغة التوازنات الدينية في المنطقة وتقديم نفسها كمرجعية دينية وأخلاقية، بما يعزز نفوذها وشرعيتها الرمزية. بهذا، تركز الجماعة على المدى القصير على تعزيز مواردها الاقتصادية وتوسيع شبكات تجنيدها العابرة للحدود، بينما ينصبّ هدفها الاستراتيجي على تقويض استقرار موريتانيا والسنغال، مع تأجيل الاشتباك المباشر مع الجيش السنغالي المحترف في مواجهة حركات التمرد.

رابعًا:

عوامل الصمود وإجراءات الوقاية من التمدد الإرهابي في السنغال وموريتانيا

رغم التحديات والثغرات التي قد تستغلها الجماعات الإرهابية والمتطرفة للتوسع، تظل السنغال أقل عرضة للتطرف مقارنة بجيرانها في منطقة الساحل، بفضل مجموعة من عوامل الصمود البنيوية، وأبرز هذه العوامل؛ التماسك الاجتماعي. حيث تسهم الزيجات المختلطة والتنوع الثقافي في تعزيز الحصانة ضد الانقسامات الطائفية، خاصة في المناطق الحدودية التي تبدو أكثر استقرارًا من نظيراتها في مالي وبوركينافاسو. كما يلعب الاعتدال الديني دورًا محوريًا؛ إذ تهيمن الطرق الصوفية والتقاليد الإسلامية المعتدلة، مدعومة بتعاون وثيق بين الزعامات الدينية والحكومة في مواجهة التطرف؛ مما يعزز مناعة المجتمع أمام الخطابات المتشددة.

أما على الصعيد الأمني، تستند السنغال إلى جيش محترف، فهو الأكبر والأفضل تجهيزًا بين جيوش الساحل، ويملك خبرة طويلة في مكافحة التمرد المسلح، لا سيما في إقليم كازامانس جنوب البلاد، إضافة إلى مشاركته الفاعلة في عمليات حفظ السلام الدولية. وتتضافر هذه القدرات مع علاقته الإيجابية بالسكان المحليين؛ مما يسهّل جمع المعلومات الاستخباراتية ويعزز الثقة المتبادلة.

وفي مواجهة المخاطر المستجدة، اتخذت السنغال إجراءات أمنية وقائية لاحتواء التهديدات الحدودية، شملت فرض حظر ليلي على استخدام الدراجات النارية في المنطقة الشرقية، لا سيما في إقليم باكل الممتد على 230 كلم من الحدود مع مالي، بعد استخدام المسلحين للدراجات النارية في هجمات منسقة على بلدات مالية مثل ديبولي مطلع يوليو 2025. كما نشرت الحكومة وحدات جديدة من قوات الدرك في ثلاث مناطق حدودية، شملت إنشاء لواء للتحقيق في تامباكوندا، وسرية درك في سرايا، وفيلق درك في كيدوجو، إلى جانب وحدات تدخل سريعة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود والأنشطة غير المشروعة.

وعلى المستوى الإقليمي، عززت السنغال تعاونها مع مالي عبر إطلاق دوريات مشتركة في إقليم كايس (فبراير 2025)، خاصة بعد حادث اختطاف واغتيال «ثيرنو هادي تال». كما تنشط ضمن آليات إيكواس والاتحاد

الأفريقي، مع إمكانية إحياء «عملية نواكشوط» لتعزيز التنسيق الاستخباراتي بين دول الساحل. وعلى الصعيد الدولي، تستفيد السنغال من شراكات قوية، أبرزها استضافة مركز تكتيكي للتدريب أنشأته الولايات المتحدة في مدينة تييس منذ 2018، وانضمامها في ديسمبر 2024 إلى برنامج الأمم المتحدة «الأهداف العالمية المعرضة للخطر» لحماية البنية التحتية الحيوية.

أما بالنسبة لموريتانيا، فقد تبنت نواكشوط مقاربة شاملة لصد تمدد جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، تقوم على الدمج بين البعد الأمني والتنموي. على المستوى الأمني، عززت موريتانيا وجودها على حدود مالي عبر إنشاء كتيبة متخصصة لمكافحة الإرهاب بتمويل أوروبي في فبراير 2025، إلى جانب نشر وحدات التدخل الخاصة (GSI) القادرة على التحرك في البيئات الصحراوية، والمدعومة بطائرات خفيفة لزيادة المرونة في الاستجابة. كما استعادت تقليد «الميهاريست / الهجانة»، وهي وحدات تجوب الصحراء على ظهور الجمال، لتطوير شبكة استخبارات محلية بين السكان الرحّل على الحدود الشرقية، خاصة في إقليم الحوض الشرقي، وأبقت مساحات واسعة من المناطق الحدودية مناطق عسكرية محظورة منذ 2008؛ مما ساهم في منع الجماعات المتطرفة من إقامة ملاذات آمنة، وإحباط المخططات الإرهابية ومنع وقوع أي هجوم داخل البلاد منذ 2011.

وعلى المستوى الاجتماعي والديني، اعتمدت موريتانيا سياسة استباقية تستند إلى تعزيز الخطاب الديني المعتدل، عبر إشراك العلماء والطرق الصوفية في حملات توعية مجتمعية، لمواجهة سرديات التطرف. كما أولت اهتمامًا خاصًا بتنمية المناطق الحدودية الهشة من خلال مشروعات للبنى التحتية والخدمات الاجتماعية وفرص العمل للشباب، للحد من الفقر والبطالة باعتبارهما أبرز مدخل للتجنيد.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فقد كثفت موريتانيا تعاونها الأمني مع دول الجوار، من خلال دوريات مشتركة مع مالي والسنغال في إطار آليات ثلاثية لتعزيز أمن الحدود وتبادل المعلومات. كما عززت شراكتها مع فرنسا عبر اللجنة العسكرية المشتركة، التي جرى تمديد عملها حتى 2027 لتطوير قدرات الجيش في التدريب واللوجستيات والمجال الجوي.

حاصل ما تقدم، يبدو أن منطقة الساحل الغربي لأفريقيا تدخل مرحلة مفصلية تتسم بتعقد التهديدات وتزايد الهشاشة السياسية والأمنية. فتمدد جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» واستغلالها عبر المثلث الحدودي بين مالي والسنغال وموريتانيا، يعكس قدرة الجماعات المتطرفة على استغلال الثغرات الحدودية والأزمات الداخلية، ورغم أن السنغال وموريتانيا أظهرتا صمودًا نسبيًا بفضل التماسك الاجتماعي والديني والقدرات الأمنية المنظمة، فإن الخطر الإرهابي لا يزال قائمًا ومتصاعدًا. ويعتمد مستقبل الاستقرار على قدرة دول المنطقة على تعزيز مؤسساتها الوطنية، وتكثيف التعاون الإقليمي، وضبط التوازنات الدولية، بما يحول دون تحوّل غرب الساحل إلى مسرح مفتوح لصراعات عابرة للحدود.

لمزيد من القراءة
يمكنكم زيارة مكتبة المركز
مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية